ألمانيا والأزمة السورية: تردد المواقف وفاعلية التدخل

أ.م.د.أمجد زين العابدين طعمة (*)

المقدمة:

عانت العديد من الدول الأوروبية، وفي مقدمتها ألمانيا من الارتدادات والتأثيرات السلبية للأزمة السورية، الأمر الذي تطلب منها إعادة حساباتها والاستجابة بشكل أكثر فاعلية للإسهام بوضع رؤى واقعية ممكنة التطبيق، يمكن ان تخفف من تداعيات الأزمة، التي أصبحت تشكل في الوقت نفسه عبئاً كبيراً على الأمن الدولي، لا سيما مع تصاعد التهديدات والتحديات المتعلقة بتزايد مشاكل وازمات الإرهاب والهجرة غير الشرعية، الامر الذي يعد الأكثر صلةً بالأمن الدولي والاوروبي.

ولقد امتاز النهج السياسي الألماني تجاه مختلف الازمات الدولية بالوضوح، لا سيما تلك، التي برزت بقوة في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة ما يتعلق منها بالأزمة السورية، فلطالما ركزت توجهات السياسة الخارجية الألمانية على تبني الخيارات السياسية والسلمية، عبر دعم الجهود والمساعي الدبلوماسية، لاسيما ان مخرجات الازمة وتأثيراتها، مست الداخل الالماني بقوة، واصبحت تمثل تحدياً شاخصاً لأمنها القومي وعلى عدة مستويات، وذلك مع تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية التي تعرض لها أكثر من بلد أوروبي ومن بينها المانيا نفسها، او مع موجات الهجرة الكبيرة التي استقبلتها بعد سيطرة تنظيم (داعش) على أجزاء كبيرة من المدن السورية.

وعلى الرغم من الأفضلية التي تمتلكها ألمانيا في التدخل بأزمات المنطقة عامةً لا تمثل شيء يذكر امام الأفضلية التي تحملها بعض القوى المؤثرة والفاعلة مثل الولايات المتحدة او روسيا وحتى إيران وتركيا، الا ان المانيا حاولت ومنذ بدايات اندلاع الازمة السورية وتصاعدها، التدخل بشكل او بآخر في مساراتها بغية ايجاد حلول سلمية ودائمة، سواءً في ضوء التواصل مع الفواعل الدوليين او الإقليميين، او عبر التدخل مع مختلف أطراف الازمة نفسها.

تهدف الدراسة الى بيان وتوضيح المواقف الألمانية من الازمة السورية ومراحل تطورها،

(*) مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ الجامعة المستنصرية

amjdzain@yahoo.com

وتسليط الضوء على طابع التردد الذي اتسمت به سياستها لاسيما في بدايات الازمة، مع تشخيص بعض التغيرات التي امتازت بها لاحقاً، في ظل التأثيرات والانعكاسات السلبية التي أفرزتها.

وترتكز إشكالية الدراسة على سؤال محوري، يتعلق بمدى فاعلية الدور الذي ادته المانيا تجاه الازمة السورية، وهل ان تدخلها لإيجاد حل واقعي للازمة سواء بمفردها او في ضوء تعاونها مع الأطراف الدولية الأخر، يمكن ان يسهم بشكل او باخر بتحقيق بعض أهدافها الاستراتيجية، وما هو الدور المستقبلي الذي يمكن ان تمارسه المانيا في مستقبل سوريا على المستويات كافة، العسكرية والسياسية والإنسانية.

تقوم الدراسة على فرضية مفادها "بان الموقف الألماني من الازمة السورية تغير تدريجياً من شكل عدم الاكتراث او دور المتفرج او المراقب الى التدخل المباشر على أثر التغييرات المتسارعة التي شهدتها الاحداث في هذه الدولة، وتأثيرها المباشر على الأوضاع الأمنية في أوروبا وألمانيا، من خلال التنسيق المباشر وغير المباشر، مع مراعاة أولوياتها في ترجيح الحلول السلمية والتركيز على تقديم المساعدات الإنسانية للأطراف المتضررة منها، وعدم تجاوز ثوابت المبادئ الأساسية للدستور الالماني والقانون الدولي".

تم تقسيم الدراسة على ثلاثة محاور، الأول، يتناول الموقف الالماني الاولي من الازمة، اما المحور الثاني فتطرق الى المانيا والازمة السورية: مجالات وانماط التعامل مع الازمة، في حين خصص المحور الثالث : لوضع رؤية مستقبلية للموقف الألماني من الازمة السورية.

اولاً: الموقف الألماني الأولي من الازمة:

شكل مبدأ الالتزام الألماني المقر في دستورها والمدعوم من معظم الفواعل الرسميين وغير الرسميين تجاه الازمات والصراعات الدولية، الأساس الذي ارتكزت عليه الحكومة الألمانية في مواقفها تجاه الازمة السورية منذ اندلاعها عام ٢٠١١، وتحولها بعد ذلك الى ما يشبه الحرب الأهلية بين مختلف الأطراف المتنازعة.

كما شكلت الازمات المتعددة سواءً الاقتصادية او السياسية التي عانت منها اغلب الدول الأوروبية ومن بينها المانيا، عاملاً ضاغطاً على الموقف الألماني الاولي من الازمة السورية، الذي امتاز بحالة من عدم الاهتمام، او حتى عدم الاكتراث النسبي لما كان يجري على الأراضي السورية، من تطورات متسارعة ومعقدة، بدأت بانتفاضة شعبية وردود فعل النظام القاسية تجاهها، وتطورت الاحداث بعد ذلك وازدادت تعقيداً لتصبح حرباً ضروس بين أطراف وأجندات عدة يقاتل بعضها بالوكالة مع تدخل قوى دولية وإقليمية وسيطرة الجماعات الإرهابية المتطرفة على أراضي شاسعة من هذا البلد.

كان الموقف الألماني المبكر من الازمة السورية في بداية المظاهرات التي انطلقت في عدة مدن سورية، محدداً بمطالبة الحكومة السورية وحثها على الاستماع لمطالب المجتمع الدولي بوقف العنف وحماية المواطنين السوريين العزل مع منحهم الحريات الأساسية، ولكن استمرار المظاهرات والعنف المفرط الذي جوبهت به من قبل السلطات، شكلت نقطة تحول بارزة في سياسات الدول الكبرى ومن بينها المانيا تجاه النظام، وعدّت ان وعود الحكومة بالإصلاح لا يمكن ان تنجح في ظل القمع الدائم الذي تمارسه،

مما يؤشر توجهاً لخسارة شرعية النظام في نظر الشعب، وفي الوقت نفسه فقد طالبت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل مع زعماء كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا الرئيس السوري بشار الأسد بالاستقالة .

ومع تصاعد حدة الازمة وتزايد الاتهامات للحكومة السورية بانتهاك القانون الإنساني الدولي وخرق حقوق الانسان، شهدت العلاقات بين المانيا وسوريا تدهوراً ملحوظاً، ففي ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٢، اتخذت الحكومة الألمانية قراراً بطرد أربعة موظفين في السفارة السورية في برلين، بسبب تحركاتهم ضد أعضاء المعارضة السورية، فيما اتخذت المانيا قراراً الى جانب العديد من الدول الغربية بطرد رئيس السفير السوري، مع تقليص البعثة الدبلوماسية الى ثلاثة فقط، وذلك رداً على مجزرة قرية الحولة بتاريخ ٢٥ أيار من نفس العام، والتي راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين السوريين العزل .

وقد بدأ الموقف الألماني تجاه الأزمة أكثر فاعلية ووضوح وبشكل تدريجي، في ضوء دورة المؤثر في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، التي امتازت إستراتيجيتها تجاه الأزمة، لا سيما في بداياتها، بانها كانت تركز على ردود الأفعال الآنية، من دون وضع إستراتيجية واضحة للتعامل مع تطوراتها، مقارنةً مع ردود أفعال الدول الأخرى، لكن ذلك لم يمنع تبلور وطرح بعض الإستراتيجيات للتعامل والحد من تداعيات الازمة، تبعاً لتطورها وتصاعد اثارها وانعكاساتها .

ركزت سياسة الاتحاد الأوروبي على التحرك الموحد عن طريق المؤسسات الدولية وبالتحديد مجلس الامن، وعزل الحكومة السورية والمطالبة بتنحي الرئيس بشار الاسد عن السلطة، للسماح بحدوث انتقال سلمي وسياسي في سوريا، وتقديم تعهد بشراكة جديدة معها وتعزيز الروابط التجارية والاقتصادية، إضافة إلى إضفاء الشرعية التدريجية لمعارضة المنفى (المجلس الوطني السوري)، والعمل معها لخلق بديل موثوق للنظام السوري بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بهذا الشأن، زيادةً على ادانة استعمال العنف، وإعلان دعم إيجاد حل سياسي على أساس الشرعية الدولية .

وفي الوقت عينه، فقد فرض الاتحاد أعلى سقف من العقوبات يتم فرضه على دولة ثالثة، تضمنت مستويات عدة، منها ما يتعلق بتجميد المشاريع المدرجة ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبي، التي تم تبنيها من قبل الاتحاد عام ٢٠٠٤، والتي كانت تهدف الى بناء إطار متعدد الأطراف للتعاون والحوار الفعال والمثمر بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين، لتحقيق اهداف متعددة، من أهمها تحقيق منطقة تمتاز بالازدهار والجيرة الجيدة ترتكز على قيم الاتحاد، إضافة إلى فرض حزمة من العقوبات الاقتصادية، شملت حظراً لتصدير الأسلحة ومنح سمات الدخول وتجميد أصول عدد من المسؤولين السوريين، وتجميد اتفاقية الشراكة مع الحكومة السورية وبرامج التعاون الثنائي بين الطرفين، كما تم تطبيق الحظر في عمليات التعاون التقني والإقراض والبرامج التقنية المقدمة لسوريا من قبل بنك الاستثمار الأوروبي.

فيما شارك الاتحاد بفاعلية ضمن جهود ما أطلق عليه تسمية مجموعة أصدقاء سوريا، الى جانب كل روسيا والولايات المتحدة والأمم

المتحدة، لتثمر جهود الأطراف المشاركة عن صدور بيان ختامي أطلق عليه تسمية (جنيف ١) بتاريخ ٢٠١٢/٦/٣٠، والذي تم اعتماده بشكل رسمي من قبل الاتحاد كمرجعية أساسية للحل النهائي للازمة السورية ، كما رحبت الحكومة الألمانية بتشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في العاصمة القطرية الدوحة بتاريخ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، كما اعترف مجلس الاتحاد الأوروبي بالمجلس الوطني السوري كممثل شرعي للشعب السوري، وتعليقاً على القرار فقد صرح وزير الخارجية الألماني السابق فيستر فيله " بانه يأمل ان يظهر الائتلاف كبديل موثوق للنظام السوري، وضمان مشاركة جميع مجموعات المعارضة وقطاعات الشعب فيه" .

وعلى الرغم من موقفها الاولي، المتمثل بمعارضتها توجيه ضربة عسكرية الى الجيش الحكومي السوري، على أثر اتهامه بهجمات بالسلاح الكيمياوي على مواقع للمعارضة السورية المسلحة في دمشق، الا ان حكومة انجيلا ميركل انظمت ووقعت، في ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، خلال قمة العشرين، في الإعلان الدولي الذي يطالب برد دولي حاسم لكشف ومعاقبة المسؤولين عن الهجوم، الى جانب احدى عشرة دولة في مقدمتها الولايات المتحدة، والذي أدان بأشد العبارات الهجمات الكيمياوية، بعدّها انتهاكاً خطيراً للقواعد والقيم المطبقة في العالم، محملاً الحكومة السورية المسؤولية المباشرة عنه .

لكن المانيا ظلت غير متحمسة لتدخل عسكري مباشر، مع رفضها المشاركة او المساهمة في أي عمل عسكري تقوم به الدول الغربية تجاه سوريا، في موقف عدّه أستاذ العلوم السياسية في جامعة بون كريستسان هاكه "نمطاً معروفاً وتقليدياً في السياسة الخارجية لألمانيا، وإنها لم تبتعد عن نهجها القديم، الذي يركز على اظهار التضامن، الذي لا يكلف شيء ولا يحمل اية مخاطر". لكن هذا الموقف، حسب المراقبين، يمكن ان يضعف من مصداقية المواقف الالمانية على الصعيد الدولي، مع استمرار موقفها الداعم "لمبدأ مسؤولية تقديم الحماية" في الأمم المتحدة، مما يتعين على المجتمع الدولي التدخل في حالة وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان .

وبهذا، فان الموقف الألماني الاولي من الازمة السورية كان واضحاً في عدم الميل او تحبيذ العمل المنفرد او الأحادي تجاهها، وكان يفضل العمل ضمن الإطار الأوروبي والمنظمات الدولية، إضافة إلى العمل مع بعض الأطراف الدولية الفاعلة في المنطقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا، او مع الأطراف الإقليمية المؤثرة مثل (تركيا، إيران، السعودية، قطر وغيرها من الدول). وفي الوقت نفسه، فان موقف برلين كان يركز على مسائل جوهرية تتعلق بالدرجة الاساس بمحاولة إيجاد مساحة للتفاهم بين مختلف الاطراف المتنازعة والوصول الى حل دبلوماسي وسلمي للازمة السورية.

ومع تصاعد حدة الازمة وتزايد فرص انعكاساتها السلبية على الوضع الدولي بصورة عامة، فقد بدأت المانيا وباقي الدول الأوروبية ادراك المخاطر المترتبة عليها وإعادة تقييمها للانعكاسات الكبيرة، التي يمكن ان تفرزها على مجمل الامن الدولي والاوروبي، لتشارك بصياغة وتبني اول مقاربة واقعية تبنتها

مؤسسات الاتحاد للتعامل الحقيقي مع الازمة، اطلق عليها تسمية (مدخل شامل للاتحاد الأوروبي من الازمة)، نصت على نقاط محددة، منها : تقديم دعم لإيجاد حل سياسي للصراع يؤدي الى تأسيس عملية ديمقراطية، ودعم الجهود الدولية لإحياء المفاوضات على أساس بيان جنيف ١، ودعم جهود الممثل المشترك للجامعة العربية والأمم المتحدة، وتوسيع دائرة المشاركة في جهود حل الازمة، إضافة إلى مجموعة أخرى من الإجراءات التنفيذية على الصعيد الاقتصادي، والتركيز على البعد الإنساني بجوانبه كافة، والشروع بتطبيق الجزء الثاني من الاستراتيجية، في ضوء تقديم المساعدة والدعم الإنساني للسوريين المقيمين داخل اراضيها او في الدول المجاورة لها .

ثانياً: ألمانيا والأزمة السّورية: مجالات وأنماط التعامل مع الأزمة:

لم تثمر الجهود الدبلوماسية الدولية او الإجراءات العقابية متعددة المسارات، التي تم اتخاذها في وقت سابق من اجل إيجاد حل سلمي للازمة السورية، الامر الذي أدى الى تصاعد حدة الخلاف والنزاع بين الأطراف الداخلية والخارجية المنخرطة فيها، مع تمكن تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش") وبعض التنظيمات المتطرفة الأخرى من السيطرة على جزء كبير من الأراضي السورية، والقيام بحملات تطهير عرقي وطائفي، أدت بالتالي الى موجات كبيرة من النزوح والهجرة (داخلياً وخارجياً).

وعلى أثر هذه التطورات وغيرها، بدأ الموقف الألماني من الازمة يأخذ منحناً تصاعدياً كما اسلفنا سابقاً، في مقابل تبلور مواقف أوروبية اكثر جدية لتطويق الازمة والتوصل الى الية لوقف العنف وتفكيك الازمة ، مع عقد مؤتمر جنيف ٢، والدعوة الى انشاء هيئة حكم انتقالية جامعة تخوّل سلطات تنفيذية كاملة، الا ان المتغير الأهم في صياغة موقف الماني اكثر فاعلية تجاه الازمة، تمثل في نجاح تنظيم "داعش" في السيطرة على أراضي شاسعة من سوريا واعلانه عن ما يسمى (بالدولة الإسلامية في العراق والشام)، وانعكاسات ذلك على الأوضاع الأمنية الإقليمية الشرق أوسطية والدولية، وقيام التنظيم بتوسيع نطاق نشاطاته وتهديداته ليشمل العديد من الدول الأوروبية، لتساهم المانيا في تبني المفوضية الأوروبية لوثيقة رسمية بعنوان "عناصر تكوين استراتيجية إقليمية للاتحاد الأوروبي بشأن سوريا والعراق في شباط/فبراير ٢٠١٥، ركزت على :

١- توطيد انخراط الأطراف الإقليمية في جهود دعم الامن والسلام، بوساطة كل من جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى منظمة التعاون الإسلامي، مع التركيز على ادانة ما يقوم به تنظيم (داعش) ومواجهة الأصولية ودعم التنوع الثقافي والأيديولوجي.

٢- العمل المشترك على عزل وهزيمة تنظيم (داعش)، بعدّه قوة إرهابية عسكرية، ووضع الخطط المناسبة لمواجهة تأثيره الأيديولوجي الكبير.

٣- التعامل الجاد مع ظاهرة تدفق المقاتلين الأجانب الى مناطق القتال المختلفة.

٤- مواجهة العنف بأشكاله كافة، وفرض عقوبات صارمة على تمويل

الإرهـاب والجماعـات المتطرفـة.

ولمواجهة هذه التطـورات، بدأ تفويض الجيش الألمانـي في الحرب على تنظيـم (داعش) منذ ان أعلنـت الولايـات المتحدة تشـكيل التحالف الدولي لمحاربة الإرهـاب، الذي ضم اكثر من ٦٠ دولة ومن بينهـم المانيا عام ٢٠١٥ ، وفي تشـرين الثاني / ديسـمبر من العام نفسه، قرر البرلمان الألماني السـماح للحكومة بالمشاركة في العمليات العسـكرية، بهدف المسـاعدة في عمليـات محاربة التنظيم في سـوريا والعراق، وذلـك مع التهديد الذي مثلـه للأمن الأوروبي، لاسـيما مع توافد موجات كبيرة من المهاجرين غيـر الشـرعيين اليهـا وتزايد عـدد الهجمات الإرهابيـة، التـي نفذهـا إرهابيـون موالـون للتنظيم على الأراضـي الأوروبية والألمانية .

زيادةً على توجـه العديد من المواطنين الألمان الـى المناطـق التـي يسـيطر عليهـا التنظيـم والمشـاركة بشـكل او بآخـر فـي العمليـات العسـكرية او تقديم الدعم المباشر لأيدولوجياته وافـكاره، او الخطـر الـذي شـكله إمكانيـة عـودة عـدد كبير مـن المواطنيـن الالمان من هنـاك الـى بلادهـم والقيـام بعمليـات إرهابية او الترويـج لمتبنيـات التنظيـم، او الانضمـام لبعـض الخلايا النائمة التي تم تشـكيلها من قبل قيادة التنظيم فـي مختلف الاراضي الاوروبية.

وفي هذا الصدد، فقد سـاهم الجيش الألماني في الحرب ضد تنظيم (داعش) في سوريا والعراق في ضوء المشـاركة بطائرات استطلاع وامداد الوقـود، وعمليات الرصد الجـوي والحصول على المعلومات، بالتنسـيق مع قوات التحالف، إضافـة إلى مهـام تدريـب القـوات العراقية ، وشـاركت طائـرات الاسـتطلاع الألمانية من طـراز تورنـادو فـي عمليات فـوق الأراضي السـورية في كانون الثاني / يناير ٢٠١٦، كما شـارك ١٢٠٠ عسـكري من الجيـش الألماني فـي عمليـات التحالـف الدولـي المختلفـة .

الـى جانب مسـاهمتها الفعلية فـي الحرب ضد التنظيمـات الإرهابيـة في الشـرق الأوسـط، اعتقـدت الحكومة الألمانية ان السـلام الحقيقي والدائـم فـي سـوريا لا يمكـن تحقيقـه الا في ضـوء اللجوء الى حل سياسـي شـامل، يؤخذ فـي الاعتبـار مصالح جميـع أطياف الشـعب السـوري على قدم المسـاواة، وفـي حال عدم تحقق التحول السياسـي الموثوق به، فان المانيا وشـركاؤها الأوروبيون لن تتخـذ قرار تطبيع العلاقات مـع الحكومة السـورية ولـن يقدموا الدعم لها لإعادة اعمار البلاد من آثار الحرب .

في ظل هذه الخلفية، التزمت الحكومة الألمانية بشـدة بالحـل السياسـي للصـراع السـوري بنـاءً على قـرار مجلس الأمـن المرقم ٢٢٤٥ على وجـه التحديـد، مـع تقديم الدعـم الكامل لجهـد مبعوث الأمـم المتحدة الخاص بسـوريا غيـر بيدرسـن (سياسـياً وماليـاً)، ومـن ذلك تقديم التمويـل المالي الخـاص بتنظيم واجراء المفاوضـات الخاصـة بإيجاد حـل للازمة في جنيـف وبمشـاركة أطـراف الازمـة كافـة .

كمـا دعمت الحكومـة الألمانية اغلـب الجهود الدوليـة الرامية الى إيجاد حل سـلمي للازمة، بمـا فيهـا محادثات السـلام، التـي رعتها عدة أطـراف اممية وإقليمية بين الحكومة السـورية ومجموعـات المعارضـة المختلفـة، وفي هذا الاطـار، فقـد كانـت المانيـا طرفـاً مهمـاً في المجوعة الدولية لدعم سـوريا والتي تم تشكيلها على اثر اجتماع ١٧ دولة استضافته مدينة فيينا

فـي تشـرين الأول/أكتوبـر ٢٠١٥، اتفقت فيه الأطراف كافة على اتخاذ الخطوات الملموسـة اللازمـة لإنهـاء حالـة الاقتتـال في سـوريا، بمـا في ذلـك اعلان وقـف اطلاق النـار وبدء محادثات السـلام، واجراء انتخابات تؤدي الى تشـكيل حكومة جديدة في غضون ١٨ شـهر .

وبموازاة ذلك، فقد ساد التباين الموقف الألماني الرسمي إزاء مشاركة الجيش في تدخل عسكري محتمـل في سـوريا عام ٢٠١٨، فالمستشـارة ميـركل ومـن ورائهـا الحـزب الديمقراطـي المسـيحي، تبنت موقفاً صريحاً في إمكانية دعم التدخل العسكري المباشر في حال إبراز الأدلة الخاصة باسـتعمال النظام للسـلاح الكيمياوي، موجهـةً الانتقـادات الصريحـة لشـريكها في الائتـلاف الحكومـي الحـزب الديمقراطـي الاشـتراكي، الـذي رفـض المشـاركة بشـكل قاطـع او الدعم من دون وجـود موافقة أممية.

وأثارت تقارير إعلامية المانية ومن بينها تقرير لصحيفة بيلد، في إشـارة لدراسة أجرتها وزارة الدفـاع حول مشـاركة محتملة للجيش في عمل عسـكري، أثارت جدلاً واسـعاً بين الأوسـاط السياسية هناك، لا سـيما ما يتعلق منها برفض أحد أطـراف الحكومـة (الحـزب الديمقراطي الاشتراكي) المشاركة بشكل نهائي في أي عمل عسـكري في سـوريا، فـي حين دعم الشـريك الحكومي الآخر (الديمقراطي المسيحي)، بقيادة ميركل، القيام بردع دولي حاسـم ضد استعمال الأسـلحة المحرمة دولياً، مع إمكانية مشـاركة ألمانيا فيه، أما اسـتطلاعات الرأي التي نظمتها العديد من مراكز الدراسات والصحف الألمانية ومنها صحيفة دي فيلت، أشارت وبشكل واضح الى معارضة غالبية المواطنين الالمان وبنسبة (٧٤٪) لأي تدخل عسكري في حال شن القوات الحكوميـة هجوماً آخـر بالأسـلحة المحرمة .

وقد كان الموقف الحكومي الألماني واضحاً في الرفـض القاطع لطلب الممثل الخاص للولايات المتحدة في سوريا جيمس جفري بإرسال قوات المانية برية إلى شـمال سوريا في إطار الحرب علـى تنظيـم (داعـش)، حينمـا أكـد المتحدث باسـم الحكومـة الألمانية شـتيفان زايبرت في تصريح رسـمي بتاريخ التاسع من تموز/يوليو ٢٠١٩ بان بلاده، وعلـى الرغم من انها تنوي الاستمرار بالمشاركة في الحرب ضد الإرهاب، لكنهـا فـي الوقت نفسـه لا تنـوي المشـاركة بقوات قتالية وبرية فـي الحرب الدائرة هناك .

وفـي هـذا الإطار، فقـد وجه طيف واسـع من الرأي العـام الألمانـي انتقادات واسـعة لقرار الحكومة الألمانية المتضمن عدم المشـاركة في توجيـه ضربات عسـكرية جويـة، وجهتها كل من (الولايات المتحدة، فرنسا، وبريطانيا) ضد سوريا في ربيع عام ٢٠١٨، اذ اعتبرت صحيفة (هاندلسـبلات) الألمانيـة الواسـعة الانتشـار بـان تقاعـس حكومتهـا لا يتناسـب مـع حجم المانيـا ودورهـا العالمي الجديـد، فيما أعربت صحيفـة بيلد عـن خجلها من تحفـظ حكومتها وعـدم اتخاذهـا موقفـاً حازماً ضـد خروقات الحكومة السورية وانتهاكاتها للقوانين الدولية .

توزعت مجالات وأشـكال التدخل الألماني في الأزمة السـورية على ثلاثة مسـارات رئيسة: الأول: المسـار السياسي، في ضوء تقديم الدعم للجهـود الدولية لإيجـاد حل سياسـي للازمة، إضافة إلى محاولة التواصل مع أطراف الأزمة بصورة مباشـرة أو مع بعض الأطراف الدولية الفاعلـة والمؤثـرة فيها، كتركيـا، التي حاولت

المانيا العمل على ضبط سياستها في سوريا، من أجل تقليل المخاطر الأمنية المترتبة على ذلك، ومنها ما يتعلق بتدفق موجات الهجرة أو اللجوء الى أوروبا، او تدفق العناصر الإرهابية من أوروبا الى سوريا وبالعكس، او ما يتعلق بإمكانية انتقال الصراع الدائر في شمال سوريا بين القوات التركية والكردية الى الداخل الألماني، لاسيما ان هناك جالية تركية وكردية كبيرة تعيش هناك، وان مواجهات واعتداءات متبادلة حدثت في بعض المدن الألمانية .

والثاني، المسار العسكري الخاص بالمشاركة في التحالف الدولي الخاص بمحاربة الإرهاب بشكل مباشر، او في ضوء تقديم الدعم المالي أو التقني واللوجستي للعمليات العسكرية الدولية لمحاربة الإرهاب عامة وتنظيم (داعش) بخاصة، لكن فعالية هذا المسار واجه العديد من العقبات، منها بالدرجة الأساس ما يتعلق بالمحددات الدستورية والقانونية المفروضة بالدستور الألماني، والذي يفرض على الحكومة الحصول على تفويض البرلمان الألماني للقيام بعمليات عسكرية ضد هذا الطرف او ذاك.

وبالتالي، ولان قرار البرلمان الألماني بمنح التفويض للحكومة كان محدداً بمحاربة تنظيم (داعش)، فان المانيا لم تتمكن من المشاركة في أي عمل عسكري اخر ضد الحكومة السورية وذلك بسبب عدم وجود غطاء قانوني لهذا التدخل، وفي السياق نفسه فقد قدمت وزارة الدفاع الألمانية تبريراً لوجود حاملة طائرات المانية بمرافقة حاملة الطائرات الامريكية (USS Harry S. Truman)، مشيرةً بان ذلك يأتي في إطار إجراء تدريبات مشتركة كان مخطط لها سابقاً، ولا يشمل المشاركة في توجيه ضربة عسكرية الى سوريا .

اما المسار الثالث، فقد تركز على تقديم المساعدات الإنسانية والتغلب على آثار الصراع، ففي عام ٢٠٢٠ قدمت الحكومة الألمانية حوالي ٦٧٢ مليون يورو الى المواطنين المتضررين من النزاع في سوريا والدول المجاورة لها، والتي يتم تقديمها عن طريق مؤسسات الأمم المتحدة والصليب الأحمر ومختلف المنظمات الحكومية الإنسانية، بهدف تحسين الامدادات الغذائية والرعاية الصحية والبنى التحتية والحماية من الاضطهاد والعنف، إضافة إلى ما بذلته وزارة الخارجية الألمانية من جهود للمساعدة في إعادة الاستقرار لسوريا، اذ قدمت حوالي ٢٥٠ مليون يورو منذ بداية الصراع، منها ٤٥ مليون يورو عام ٢٠٢٠ لدعم العملية السياسية وتحقيق الاستقرار في مناطق شمال شرق سوريا ودعم منظمات المجتمع المدني العاملة مع المجتمع المحلي .

وإلى جانب هذه المسارات الثلاثة الرئيسة، اهتمت الحكومة الألمانية بعدد من الملفات السياسية والإنسانية والقانونية المتعلقة بشكل او باخر بالأزمة السورية، ومنها ما قدمته المانيا من دعم للمبادرات والآليات التي تستهدف الإفلات من العقاب لبعض الأطراف المشاركة في ارتكاب مجازر وإطالة امد الصراع واذكاء العنف، ومنها لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، وآلية الأمم المتحدة الدولية للمساعدة في التحقيق ومقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأكثر خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في سوريا، والتي تعد ألمانيا واحدة من مؤسسيها وداعميها، اذ انها قدمت بين عامي ٢٠١٧-٢٠١٩ مليون يورو

سنوياً لإنشائها وتطويرها، إضافة إلى ذلك فان المانيا وتماشياً مع مبدأ الولاية القضائية العالمية، تعد الرائدة في ملاحقة الجرائم المرتكبة في سوريا، ففي شباط فبراير ٢٠٢١ ادانت محكمة كوبلنز الإقليمية العليا متهمة سورياً بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية .

ثالثاً: مستقبل الموقف الألماني من الازمة السورية:

من الواضح، ان هناك حزمة من المصالح في منطقة الشرق الأوسط، كانت وراء انتهاج ألمانيا لسياسات ومواقف ثابتة تجاه بعض القضايا المهمة فيها، وفي مقدمتها الازمة السورية، وقد ركزت هذه السياسة على دعم الشراكات الاستراتيجية مع الدول المحورية والمهمة في المنطقة، والعمل على استمرارية توازن القوى الإقليمي، ومحاربة وتقويض التنظيمات والجماعات الإرهابية والراديكالية المتطرفة، إضافة إلى المشاركة الفاعلة والمؤثرة في دعم اقتصاديات ومشاريع إعمار الدول التي شهدت صراعات مسلحة، مع التركيز على دعم جهود التسويات السياسية، ومحاولة الاستفادة من غياب الماضي الاستعماري لها خلافاً لبعض الدول الغربية الأخرى، بهدف إعادة تفعيل دورها ووجودها في بؤرة الصراع في المنطقة بما يخدم مصالحها المختلفة الاتجاهات، ويعمل على ترصين امنها القومي .

اما فيما يخص موقفها من الملف السوري، فهناك العديد من المسببات التي دفعت المانيا الى زيادة انخراطها فيه، في مقدمتها ما يتعلق بالجوانب السياسية والديبلوماسية والانسانية، والعسكرية أيضاً ولكم بدرجة أقل، فمن هذه الأسباب :

١- الآثار السلبية للأزمة السورية على الامن والاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وانعكاس ذلك على الأمن الدولي، وامن أوروبا والمانيا بالتحديد.

٢- موجات الهجرة واللجوء غير الشرعية التي تعرضت لها أكثر من دولة أوروبية، التي شكلت عاملاً ضاغطاً على الدول المستقبلة للاجئين، وفي مقدمتهم المانيا، التي قررت انتهاج سياسة الباب المفتوح وتوفير مستويات عالية من الحماية للاجئين، وفي مقدمتهم السوريين.

٣- الانعكاسات السلبية للازمة السورية على الجانب الإنساني، مع تصاعد أعداد عزل المواطنين الذين تعرضوا الى انتهاكات كبيرة أثر النزاع العسكري او سيطرة الجماعات الإرهابية على المدن والأراضي التي يسكنونها، ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة التي وصفت الوضع الإنساني في سوريا بانه كارثي، مع ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية عام ٢٠٢١ من ١١ مليون الى أكثر من ١٣ مليون، وتأثيرات الوضع الاقتصادي المتدني وتداعيات جائحة (كوفيد ١٩) على ما يقارب ثلاثة ملايين نازح في شمال غرب سوريا .

وهنا لابد من التوضيح، بان المانيا تتبنى الى جانب العديد من الدول الاوربية موقفاً صريحاً، يدعو الى حجب أموال إعادة اعمار سوريا، حتى تبدأ مرحلة سياسية انتقالية تنهي حالة الاضطراب من دون وجود للضغوطات التي تمارسها حكومة بشار الأسد، مع تشديد العقوبات على العديد من المسؤولين ورجال الاعمال السوريين الموالين للحكومة والمتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية او

تنفيذ مشاريع مختلفة لصالح النظام، الا انها في الوقت نفسه، تساهم بشكل كبير في تقديم المساعدات للاجئين السوريين، حيث تعد المانيا ثاني اكبر دولة مانحة في هذا المجال، وساهمت عام ٢٠١٩ بقيمة ١,٤٤ مليار يورو .

كما ان المانيا تعد أكبر دولة مانحة لبرنامج الأغذية العالمية في سوريا، وكان دورها فعالاً وحاسماً، وحسب التصريحات الرسمية للقائمين على البرنامج، لاستمرار تقديم المساعدة والدعم للسوريين داخل وخارج البلاد، وتلبية احتياجات اللاجئين والاسر المشردة، فيما يتعلق بتقديم الدعم لتلبية احتياجات الطوارئ والتأهب للكوارث وتعزيز الامن الغذائي. ومنذ بداية الازمة، ساهمت الحكومة الألمانية بحوالي ٢ مليار يورو، اذ قال توماس زاهينسن مدير المساعدات الإنسانية في وزارة الخارجية الألمانية "بأن الصراع في سوريا لا يزال نقطة محورية للمساعدات الإنسانية الألمانية، وان عدد كبير من السوريين بحاجة ماسة للدعم، مّما يتطلب تعاوناً أكبر مع برنامج الأغذية العالمي، الذي يعد شريكاً اساسياً لنا" .

يمثل تصاعد الخط البياني لأزمات منطقة الشرق الأوسط عامة والازمة السورية بخاصة، بيئة خصبة ومناسبة لتتنامي الصراعات البينية وعدم الاستقرار في هذه المنطقة المهمة والحيوية بصورة عامة، مما أثر بشكل او باخر على استقرارها ووفر إمكانية لظهور بعض الحركات الإرهابية المتطرفة، التي انتهجت أساليب إجرامية مختلفة، مما دفع مواطني الكثير من بلدان المنطقة، الى تركها واختيار أماكن أخرى، ومن بينها الهجرة بشكل غير شرعي الى البلدان الأوروبية ومن بينها المانيا، التي كانت في مقدمة البلدان الأوروبية المستضيفة للمهاجرين واللاجئين.

كما ان الحكومة الألمانية تشعر بحالة من القلق الشديد من عواقب تكرار ازمة موجة اللجوء التي اجتاحت أوروبا عام ٢٠١٥، والتي شكلت ضغطاً كبيراً وفي مختلف المسارات (الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية) على حكومة المستشارة ميركل، إضافة إلى تصاعد موجات الكراهية والعنصرية داخل المجتمع، مترافقةً مع وصول حزب البديل من اجل المانيا اليميني المتطرف، ولأول مرة في التاريخ السياسي الألماني، الا انها تمكنت من تجاوز ذلك عبر إجراءات حكومية فاعلة، حققت تأهيلاً واندماجاً لعدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إليها ضوء عامي ٢٠١٥-٢٠١٦ .

الا انه وعلى الرغم من الفوائد التي ستجنيها المانيا، بعد النجاح اللافت الذي حققته إجراءاتها فيما يتعلق بملف المهاجرين واللاجئين، والتي ستكون لها تأثيرات على توفير الايدي العاملة الماهرة والقادرة على تعويض شيخوخة المجتمع الألماني بشكل عام، الا ان الحكومة شددت من الإجراءات التي تعمل على الحد من وصول المهاجرين الى أراضيها، سواءً في ضوء سن التشريعات والقوانين الخاصة بذلك او تلك المتعلقة بالإجراءات الحكومية الألمانية او الأوروبية الخاصة بتشديد إجراءات الحد من وصولهم من جهة، او الأداء السياسي الخارجي الألماني الخاص بهذا الملف المهم، والاتفاقيات التي عقدتها الحكومة الألمانية بشكل منفرد او من خلال الاتحاد الأوروبي مع عدد من الدول المعنية بملف الهجرة، وفي مقدمتها تركيا، التي

يعبر من أراضيها وسواحلها اغلب المهاجرين غير الشرعيين الواصلين الى أوروبا .

واستناداً الى ما سبق، فإن أغلب الدول الأوروبية ومن بينها ألمانيا بالتحديد بدت أسيرة للموقفين الأمريكي والروسي من الملف السوري بصورة عامة، ولم تستطع اتخاذ أي اجراء حاسم تجاهها خارج النطاق الذي تم تحديده من قبل الدولتين انفتي الذكر، وذلك لأسباب عدة لم تقتصر على الافتقار إلى القوة العسكرية المطلوبة للتدخل، بل لافتقارها للرغبة السياسية للمشاركة بشكل أكبر في جهود تسوية الصراع، وفي هذا الإطار، ظل الدور السياسي الأوروبي تجاه الازمة السورية محدوداً في مجال منع انتشار النزاع وآثاره المدمرة على المنطقة .

كما انه ووفقاً لمقالة كتبتها الباحثة بمؤسسة بروكنيز كونستنزي ستيلزينمولر، وتبعاً للمؤشرات والمعطيات الخاصة بها، تعد المانيا قوة أوروبية متوسطة الحجم، تستورد الطاقة من روسيا، وتعتمد كذلك على الصادرات التجارية القادمة من الصين، اما في المجال الأمني والعسكري، فهي تعتمد على المظلة الأمنية الامريكية، مما يضيق دائرة خياراتها الاستراتيجية ويجعلها محدودة، لا سيما فيما يتعلق ببعض القضايا التي تتطلب تدخلاً مباشراً، مثل الازمة السورية .

إذ إن الحكومة الألمانية، في بدايات اندلاع الاحتجاجات الشعبية في بعض المدن السورية وتحولها الى صدامات مع قوات الامن، وفي بعض مواقفها الأخرى مع تصاعد الأحداث في وقت لاحق، لم تضع في الحسبان الانعكاسات والمخرجات السلبية الكبيرة، التي يمكن ان يشكلها استمرار وتصاعد الازمة وتعسر حلها وتحولها الى أزمة في سوريا، وتركزت مواقفها لوحدها او مع الاتحاد الأوروبي بإصدار جملة من البيانات المدينة للعنف والمطالبة بإيقاف الاعتداءات على المدنيين، إضافة إلى اصدار بعض القرارات، التي تحاول في ضوئها تشديد العقوبات الاقتصادية على الحكومة السورية، ومعاقبة بعض المسؤولين السوريين ووضعهم على قائمة الممنوعين من السفر الى دول الاتحاد. الا ان السمة الغالبة لهذه الإجراءات والبيانات تمثلت في افتقارها للآليات الى توفر لها مساحة أكبر لان تكون ذات تأثير فعال في إيجاد حل مناسب للازمة السورية او حتى التأثير المباشر او غير المباشر في البلدان المنخرطة فيها او الحكومة السورية نفسها .

فانكفاء المانيا من جهة وعدم انخراطها بشكل سريع وفاعل مع الأطراف الدولية الأخرى لإيجاد حل ناجح للمعضلة السورية، أدى الى تراكم الكثير من المشاكل والأزمات، سواءً ما يتعلق منها بالداخل السوري او البيئة الإقليمية الشرق اوسطية، في ضوء تصاعد بوادر الازمة الإنسانية وقيام نزاع دخلي اهلي وسيطرة الجماعات الإرهابية على أراضي شاسعة، واختلال التوازن الإقليمي، موفراً في الوقت نفسه البيئة الخصبة لمشاكل أكثر خطورةً على أوروبا عامة وألمانيا بخاصة، لاسيما مع موجات الهجرة وتزايد التهديدات الأمنية لمختلف الدول الأوروبية.

اما فيما يتعلق بالدعم الألماني المقدم للمعارضة السورية وآليات الاعتراف بمؤسساتها، فقد بدأ بالتناقص التدريجي مع إعادة توجيهه وتركيزه على الجانب الإنساني، وعلى الرغم من الدعم المالي الجيد، الذي قدمته الحكومة

الألمانيــة لمكتــب ائتلاف المعارضة الســورية فــي برليــن للمــدة مــن ٢٠١٦-٢٠١٩، وذلك لتغطيــة تكاليــف الخدمــات الاستشــارية التي يقدمها المكتب، لكــن الحكومة الفدرالية قررت في تشــرين الأول/ أكتوبــر ٢٠١٩ إيقاف تقديم الأمــوال للمكتــب، وفــي اجابتها عن الأســئلة البرلمانية عن وضع مكتب الائتلاف في برلين، قالــت الحكومــة الألمانية ان المكتــب المذكور غيــر مؤهل كمقر للبعثــة بالمعنى المقصود في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماســية لعام ١٩٦١، وان رئيســه بســام عبد الله غير معتمد كســفير بالمعنــى الــوارد في الاتفاقية آنفــة الذكر، وانه لا يمكنــه اصــدار جوزات ســفر أو أيــة وثيقة أخــرى، ولــم يتمتــع موظفــوه بــاي امتيازات او حصانــة، وان هنــاك ســفارة ســورية يمكن للمواطنين مراجعتها والحصول على خدماتها .

فاعتــراف الحكومــة الألمانية بالائتــلاف عام ٢٠١٢، كان وفــق وجهــة النظــر الألمانيــة، اعلاناً سياســياً دون أي تأثيــر قانوني ولم يرق مســتوى الاعتراف به كممثل شــرعي للشعب الســوري الى مســتوى الاعتراف بــه كحكومة او ممثــل كامل لســوريا كدولة، فــي تناغم مع موقف الاتحــاد الأوروبي، الذي أشــار الى ان الائتــلاف لا يعد الممثــل الوحيد مــن بين عدة مجموعات تمثل مصالح الشــعب السوري، كما ظلت الحكومة التي يقودها بشار الأسد، الممثل الوحيد للدولة السورية في علاقاتها الدبلوماسية مــع الدول الأخرى، ويربط المتابعون لشــؤون العلاقــات الدولية بــان تغير الموقــف الألماني من الائتلاف، بســبب اخــلال المجلس الوطني السوري من خلال مشاركة تشكيلات ما يعرف (بالجيش الســوري الحــر)، فيما عدتــه المانيا التدخل العســكري التركي غير القانوني لشمال شرق سوريا في تشرين الثاني/ أكتوبر ٢٠١٩ .

فــي حيــن كان للتوتــر الــذي ســاد العلاقــات الالمانيــة مع بعض الأطــراف الاقليمية الفاعلة والمؤثرة في الشأن السوري مثل تركيا وإيران، والســعودية في بعض الأحيان، عاملاً ضاغطاً أمام دور ألماني أكثر فاعلية وانخراط في إيجاد حــل للازمة الســورية، مــع فقــدان او ضعف التواصل مع هذه الأطراف، لأسباب عدة تتعلق احياناً بألمانيا نفســها او بهذه الأطراف كل على حدة، مثل التوترات التي شهدتها عملية التنسيق مع روســيا علــى أثر ازمة القــرم عام ٢٠١٤.

زيــادةً على التوتــرات التي شــهدتها العلاقات الألمانية مع بعض الدول الإقليمية كتركيا، فيما يتعلق ببعض الملفات الخاصة بموقف الحكومة التركية من الازمة السورية وتدخلها العسكري المباشــر فــي الشــمال الســوري او إجراءاتها المتخذة للحــد من تدفق المهاجريــن والمقاتلين الى ســوريا مــن جهة والــى أوروبــا من جهة اخرى، فضلاً عن إيران وتدخلاتها الســلبية في اكثــر من ملــف إقليمي وما أنجزتــه فيما يتعلق ببرنامجهــا النــووي والاتفــاق المبــرم معهــا، وتطبيقهــا للالتزامات الدوليــة المترتبة عليها.

وعليــه، فانــه ووفقــاً لديناميــات ملــف الازمة الســورية وتفاعلاتها، التي تجــاوزت حدودها الوطنية وتركت اثاراً سلبية واضحة على مجمل الامــن الاقليمــي والدولــي، فان المانيــا ملزمة اليوم اكثر من اي وقت مضى بتنشيط تحركاتها الدبلوماسية تجاه الازمة السورية، سواءً بشكل منفــرد او فــي ضــوء التنســيق مــع الأطراف الدوليــة والاقليمية الفاعلة الاخرى، مع محاولة التأثير على بعض الاطراف التي تحاول وضع العراقيــل أمــام تحقيق التقدم فــي التوصل لحل

القضية السورية بمجمل اركانها، والمثال هنا ينطبق على محاولات روسيا في تعطيل اعمال اللجنة الدستورية السورية، التي رعت اعمالها الامم المتحدة بواسطة مبعوثها الخاص بالأزمة السورية غير بيدرسن، في مسعاً روسي لترتيب الاوضاع وفق ما يتلاءم مع مصالحها الوطنية دون الاكتراث بما يطرح في الاروقة الدولية .

ووفقاً لذلك، فان هذه المعطيات تحتم على المانيا التحرك نحو بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية لإقناع القيادة الروسية بوجهة النظر الغربية القائمة على ايجاد حل نهائي للوضع السوري، ومحاولة اعادة بث الروح لبعض المبادرات الدولية مثل مجموعة اصدقاء سوريا وتحويلها الى اطار قانوني، يمكن ان يوفر دعماً لجهود حل الازمة والمضي قدماً في سبيل تحقيق بعض الاهداف المنصوص عليها في قرار مجلس الامن رقم ٢٢٤٥، والتي ستنعكس بالتالي على جهود ايقاف اطلاق النار بين الاطراف المتصارعة، ونجاح الجهود الرامية لإيصال المساعدات الانسانية وتخفيف حدة الازمة التي تعاني منها سوريا بصورة عامة، وحل مشاكل اللاجئين والمهجرين السوريين المنتشرين في مختلف الدول، زيادةً على اعطاء دفعة حقيقية للهدف الاهم المتعلق بمكافحة الارهاب والتطرف .

في حين يمكن ان يشكل تولي ارمين لا شيت رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي الحالي ورئيس وزراء ولاية شمال راين منصب المستشار بديلاً لميركل، فرصة سانحة لحدوث تبدلات في المواقف الألمانية من الملف السوري، ففي تقرير لمجلة دير شبيجل الألمانية أشار الى بعض تصريحاته السابقة التي "اكد فيها على أهمية الحوار مع روسيا، معرباً عن انزعاجه من الشعبوية المعادية لبوتين"، فضلاً عن انحيازه للرئيس السوري بشار الأسد في وقت مبكر من الازمة واشادته بمواقفه ومحاربته للإرهاب، إضافة إلى تغريدته التي تسائل فيها عن سبب قلق الغرب من تدخل روسيا ضد (داعش)، فيما الضربات الجوية الغربية مفيدة، منوهاً بان الحل الوحيد للازمة، يكمن في التعاون مع روسيا .

واستناداً على ما سبق، فأن التوجهات الألمانية تجاه الملف السوري، سواءً الحالية منها او المستقبلية تهدف بالدرجة الأساس الى إيجاد حل سلمي للازمة بالتعاون والتنسيق المشترك مع بعض الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة والمؤثرة، وذلك في مسعىً منها لتقليل الآثار والإنعكاسات السلبية اللازمة على المستويين الدولي والاوروبي، لا سيما تلك المتعلقة بالإرهاب والهجرة غير الشرعية، فضلاً عن الجوانب الأخرى المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان وغيرها.

زيادةً على إمكانية توظيف فاعلية الدور الألماني وتأثيره فيما يتعلق بالأزمة السورية وبعض أزمات الصراعات المرتبطة بها، في سبيل التحول التدريجي نحو أداء دور عالمي أكثر فاعلية، فألمانيا ووفقاً لمقومات القوة التي تمتلكها في المجالات كافة، والتي تؤهلها لان تكون في مقدمة القوى العالمية، فضلاً عن انعكاسات الظروف الدولية خلال المرحلة الماضية، وتصاعد حدة الضغوطات الامريكية التي مارستها إدارة الرئيس الأمريكي ترامب عليها من جهة او إجراءاتها التنفيذية التي اتخذتها تجاه منطقة الشرق الأوسط عامة عبر

تقليص نشاطاتها في سوريا والعراق، كل ذلك وغيره زاد من رغبة قياداتها في التحول الى صفوف اللاعبين المؤثرين في السياسة الدولية عامة او في منطقة الشرق الأوسط بخاصة، وتوظيف ذلك في تحقيق المصالح الوطنية العليا وطموحاتها في لعب دور سياسي يتناسب مع ما تمتلكه من مقومات سياسية واقتصادية.

ولعل خروج بريطانيا النهائي من الاتحاد الأوروبي، واستثمار دور ألمانيا المحوري في بعض المؤسسات الأوروبية او الدولية، وحرصها على عدم ترك المجال لبعض الأطراف الدولية والإقليمية للتفرد وتحديد الاتجاهات العامة للصراعات والتسويات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وتأثرها المباشر وغير المباشر بالتهديدات المرتبطة بالمنطقة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، زاد من شهيتها للتحول إلى مصاف اللاعبين المؤثرين في التفاعلات والتغيرات الإقليمية الشرق أوسطية، ومغادرة موقع المتفرج، الذي يمكن ان يحرمها من مزايا كثيرة .

الخاتمة:

لا زالت الازمة السورية، وفقاً للمؤشرات والمعطيات التي قدمتها لنا الاحداث التي رافقتها ضوء العشر سنوات الماضية، تبين أن الأزمة السورية لازالت تحتل اهمية كبيرة بالنسبة لأغلب دول العالم ولألمانيا بصورة خاصة، ووفقاً لتسلسل الاحداث وما رافقها من تداعيات وانعكاسات سلبية على مجمل الأمن الإقليمي والدولي، فان التعامل معها ينبغي ان يرتقي الى مستوى الاهمية وان يوفر فرصاً أفضل لضمان إيجاد حل سلمي ودائم للازمة التي ما فتأت تراوح مكانها الى وقت إنجاز هذه الدراسة.

ولعل تصاعد حدة الازمة وتحولها الى صراع مسلح بمشاركة العديد من الأطراف المحلية والإقليمية، وانعكاسات ذلك السلبية الواضحة على مجمل الامن الدولي والاوروبي، فرض على المانيا إعادة تقييمها لمسببات الازمة وطرق واليات إيجاد الحل السلمي المناسب لها، مما تطلب التحرك بشكل منفرد او من خلال مؤسسات الاتحاد الاوروبي أو في ضوء موقعها في بعض المنظمات الدولية، في محاولة منها لتفكيك الازمة وإيقاف تداعياتها السلبية وفي مختلف المسارات.

وعليه، فانه وعلى الرغم من الموقف الألماني الأولي المتردد من الأزمة لم يوفر لها مساحة للتواجد المؤثر والفاعل فيما يخص اليات الحل، الا انها وتبعاً للتطورات المتسارعة للازمة وتأثيراتها المباشرة على مجمل الأوضاع الإنسانية والأمنية والسياسية في الشرق الأوسط، وانعكاس ذلك على أوروبا وألمانيا بالتحديد، دفعها لإعادة قراءة المشهد وإدراك المخاطر والتحديات الإستراتيجية بصورة أكثر واقعية، ومن ثم اتخاذ بعض القرارات المهمة، والتنسيق مع الأطراف الفاعلة لغرض إيجاد مساحة للحوار والحل السياسي المبني على القرارات الأممية.

المصادر والمراجع:

- **المصادر العربية:**

١. حسين مقلد، استراتيجية الاتحاد الأوروبي من الازمة السورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، ٢٠١٧، ص٩، https://cutt.ly/٢ZGt٠n١

٢. ألمانيا تنضم إلى بيان مجموعة العشرين الداعي لردٍ دولي "قوي" في سوريا، ٢٠١٣، https://p.dw.com/p/١٩dZq

٣. جدل حول موقف ألمانيا من الأزمة السورية، موقع الجزيرة، ٢٠١٣/٩/٣، https://cutt.ly/yn٠XIkj

٤. امجد زين العابدين طعمة ونوار جليل هاشم، مكافحة الإرهاب، رؤية في سياسات الدول الأوروبية تجاه مكافحة الإرهاب، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص١٢٤.

٥. دور ألمانيا الحائر في سوريا، ٢٠١٩، https://p.dw.com/p/٣P٢Yg

٦. ميركل تؤكد على ضرورة التدخل إذا استخدمت سوريا أسلحة كيميائية، ٢٠١٨، https://p.dw.com/p/٣٤m٢J

٧. خلفيات رفض برلين طلب واشنطن بإرسال قوات برية إلى سوريا، ٢٠١٩، https://p.dw.com/p/٣Lmzk

٨.صحف ألمانية: تحرك ألمانيا إزاء الأزمة السورية ذكاء أم خجل من نفسها؟، موقع DW الاخباري، برلين ٢٠١٨/٤/١٦، https://p.dw.com/p/٢w٦zG

٩. جاسم محمد، ألمانيا والمنطقة الآمنة في سوريا.. دور سياسي جديد في المنطقة، العين الإخبارية، ٢٠١٩/١٠/٢٧،

10.https://al-ain.com/article/germany-syria-erdogan

١١.محي الدين حسن، ميركل: ألمانيا لن تشارك في أي عمليات عسكرية محتملة ضد سوريا ولكن، موقع DW الاخباري، ٢/٤/١٢-١٨، https://p.dw.com/p/٢vwmF

١٢.توازنات محسوبة: ركائز السياسة الألمانية في بؤر صراعات الشرق الأوسط، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٧، https://cutt.ly/bnNGr٩A

١٣.ألمانيا والاتحاد الأوروبي يتعهدان بمليارات اليورهات للسوريين، ٢٠١٩، https://p.dw.com/p/٣F٢SU

١٤.براء ميكائيل، الموقف الأوروبي من الأزمة السورية: غياب الفعالية وافتقاد التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٥ ابريل ٢٠١٢، https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/٢٠١٢٤٥١٤٢١١٩٨٥٢٧٣٤.pdf

١٥.شارلز ليستر، ٢٠٢١ سيكون عاماً حاسماً بالنسبة لسوريا، الشرق الاوسط، العدد ١٥٣٨٦ ١٢ يناير ٢٠٢١، https://cutt.ly/FnNMe٠٠

١٦.حسين زنيند، صحف ألمانية ـ خَليفة ميركل المُحتمل متهم بدعم بوتين والأسد!، موقع DW الاخباري،

٣٥٩Ez/https://p.dw.com/p ،٢٠٢١/١/٢١

المصادر الأجنبية:

1.Rim Turkmani and Mustafa Haid, The role of the EU in the Syrian conflict, Security in Transition, London, 2016, p8-9. https://brussels.fes.de/fileadmin/public/editorfiles/events/Maerz_2016/FES_LSE_Syria_Turkmani_Haid_2016_02_23.pdf

2.Stefan Talmon and Julian Craven, relations in times of civil war: the realities of diplomacy, GPIL – German Practice in International Law, 29 October 2019, https://gpil.jura.uni-bonn.de/2019/10/german-syrian-diplomatic-relations-in-times-of-civil-war-the-realities-of-diplomacy/

3. Christian-P. Hanelt, The International response to Crisis in the Middle east: a German approach, Newpolitik, Berlin, 2019, https://www.bfna.org/wp-content/uploads/2017/04/The_International_Response_to_Crisis_in_the_Middle_East_A_German_Approach_Hanelt.pdf

4. Justyna Gotkowska and Kamil Frymark, Germany's engagement in the resolution

5. of the Syrian conflict, Centre for Eastern Studies, Warsaw, 2016, p1. www.osw.waw.pl

6. Ten years of conflict in Syria – Seven questions for German foreign policy, Federal Foreign Office, Germany, 15-3-2021, https://www.auswaertiges-amt.de/en/aussenpolitik/regionale-schwerpunkte/nahermittlererosten/conflict-syria-10-years/2447620

7. Justyna Gotkowska and Kamil Frymark, Germany's engagement in the resolution of the Syrian conflict, Centre for Eastern Studies, 25/1/2016,

8. German support crucial for WFP in Syria crisis, World Food Program, 12 September 2019, https://www.wfp.org/news/german-support-crucial-wfp-syria-crisis

9. Philips Oltermann, Germany tweets to deter Syrian refugees, fearing 'repeat of 2015', The Guardian, 4 Mar 2020, https://www.theguardian.com/world/2020/mar/04/germany-tweets-to-deter-syrian-refugees-fearing-repeat-of-2015

10. Thore Schröder, Four years after the "refugee crisis:" Germany remains a safe place for Syrians, September 16, 2019, Syria direct, https://syriadirect.org/news/four-years-after-the-%E2%80%9Crefugee-crisis%E2%80%9D-germany-remains-a-safe-place-for-syrians/

11. Matthias M. Mayer, Germany's response to the refugee situation: remarkable leadership or fait accompli? Newpolitik, Berlin, 2019, p 9, https://www.bfna.org/wp-content/uploads/2017/04/Germanys_Response_to_the_Refugee_Situation_Mayer.pdf

12. Ayşe Üstünel Yırcalı, Europe and the Syrian Conflict: Policies and Percep-

tions, Puplic policy and democracy studies PODEM, Istanbul, 2017, p

13. http://podem.org.tr/img/researches/avrupa-ve-suriye-krizi-politikalar-ve-algilar/Syriareport.pdf

14. Constanze Stelzenmüller, The Singular Chancellor: The Merkel Model and Its Limits, Foreign Affairs, May/June 2021

15. https://www.foreignaffairs.com/articles/europe/2021-04-20/angela-merkel-singular-chancellor?utm_medium=promo_email&utm_source=lo_flows&utm_campaign=registered_user_welcome&utm_term=email_1&utm_content=20210517

الهوامش

1- Rim Turkmani and Mustafa Haid, The role of the EU in the Syrian conflict, Security in Transition, London, 2016, p8-9. https://brussels.fes.de/fileadmin/public/editorfiles/events/Maerz_2016/FES_LSE_Syria_Turkmani_Haid_2016_02_23.pdf

2- Stefan Talmon and Julian Craven, relations in times of civil war: the realities of diplomacy, GPIL – German Practice in International Law, 29 October 2019, https://gpil.jura.uni-bonn.de/2019/10/german-syrian-diplomatic-relations-in-times-of-civil-war-the-realities-of-diplomacy/

٣- حسين مقلد، استراتيجية الاتحاد الأوروبي من الازمة السورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، ٢٠١٧، ص٩، https://cutt.ly/ZGt٢n٠١

4- Rim Turkmani and Mustafa Haid, Op Cit, p10.

حسين مقلد، مصدر سابق، ص9.

المصدر نفسه، ص11.

5- Stefan Talmon and Julian Craven, Op. Cit.

٦- ألمانيا تنضم إلى بيان مجموعة العشرين الداعي لردٍ دولي «قوي» في سوريا، ٢٠١٣، https://p.dw.com/p/١٩dZq

جدل حول موقف ألمانيا من الأزمة السورية، موقع الجزيرة، 3/9/2013، https://cutt.ly/yn0XIkj

حسين مقلد، مصدر سابق، ص11.

حسين مقلد، مصدر سابق، ص14-13.

7- Christian-P. Hanelt, The International response to Crisis in the Middle east: a German approach, Newpolitik, Berlin, 2019, https://www.bfna.org/wp-content/uploads/2017/04/The_International_Response_to_Crisis_in_the_Middle_East_A_German_Approach_Hanelt.pdf

8- 2019 ،دور ألمانيا الحائر في سوريا، https://p.dw.com/p/3P2Yg

٩- امجد زين العابدين طعمة ونوار جليل هاشم، مكافحة الإرهاب، رؤية في سياسات الدول الأوروبية تجاه مكافحة الإرهاب، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص١٢٤.

10-Justyna Gotkowska and Kamil Frymark, Germany's engagement in the resolution

11- of the Syrian conflict, Centre for East-

ern Studies, Warsaw, 2016, p1. www.osw.waw.pl

12- Ten years of conflict in Syria – Seven questions for German foreign policy, Federal Foreign Office, Germany, 15-3-2021, https://www.auswaertiges-amt.de/en/aussenpolitik/regionale-schwerpunkte/nahermittlererosten/conflict-syria-10-years/2447620

Ibid.

13- Justyna Gotkowska and Kamil Frymark, Germany's engagement in the resolution of the Syrian conflict, Centre for Eastern Studies, 25/1/2016,

١٤-ميركل تؤكد على ضرورة التدخل إذا استخدمت سوريا أسلحة كيميائية، ٢٠١٨، https://p. ٣٤m٢J/dw.com/p

١٥- خلفيات رفض برلين طلب واشنطن بإرسال قوات برية إلى سوريا، ٢٠١٩، https://p.dw.com/ ٣Lmzk/p

١٦- صحف ألمانية: تحرك ألمانيا إزاء الأزمة السورية ذكاء أم خجل من نفسها؟، موقع DW الاخباري، برلين ٢٠١٨/٤/١٦، https://p.dw.com/ ٢w٦zG/p

١٧- جاسم محمد، ألمانيا والمنطقة الآمنة في سوريا.. دور سياسي جديد في المنطقة، العين الإخبارية، ٢٠١٩/١٠/٢٧،

https://al-ain.com/article/germany-syria-erdogan

١٨- محي الدين حسن، ميركل: ألمانيا لن تشارك في أي عمليات عسكرية محتملة ضد سوريا ولكن، موقع DW الاخباري، ١٢/٤/٢-١٨، https://p. ٢vwmF/dw.com/p

19- Ten years of conflict in Syria – Seven questions for German foreign policy, Op. Cit.

Ibid.

توازنات محسوبة: ركائز السياسة الألمانية في بؤر

٢٠- صراعات الشرق الأوسط، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٧، https:// cutt.ly/bnNGr٩A

.Ibid

٢١-ألمانيا والاتحاد الأوروبي يتعهدان بمليارات اليورهات للسوريين، ٢٠١٩، https://p. ٣F٢SU/dw.com/p

22- German support crucial for WFP in Syria crisis, World Food Program, 12 September 2019, https://www.wfp.org/news/german-support-crucial-wfp-syria-crisis

23- Philips Oltermann, Germany tweets to deter Syrian refugees, fearing 'repeat of 2015', The Guardian, 4 Mar 2020, https://www.theguardian.com/world/2020/mar/04/germany-tweets-to-deter-syrian-refugees-fearing-repeat-of-2015

24- Thore Schröder, Four years after the "refugee crisis:" Germany remains a safe place for Syrians, September 16, 2019, Syria direct, https://syriadirect.org/news/four-years-after-the-%E2%80%9Crefugee-crisis%E2%80%9D-germany-remains-a-safe-place-for-syrians/

25- Matthias M. Mayer, Germany's response to the refugee situation: remarkable leadership or fait accompli? Newpolitik, Berlin, 2019, p 9, https://www.bfna.org/wp-content/uploads/2017/04/Germanys_Response_to_the_Refu-

gee_Situation_Mayer.pdf

26 Ayşe Üstünel Yırcalı, Europe and the Syrian Conflict: Policies and Perceptions, Puplic policy and democracy studies PODEM, Istanbul, 2017, p

27- http://podem.org.tr/img/researches/avrupa-ve-suriye-krizi-politikalar-ve-algilar/Syriareport.pdf

28- Constanze Stelzenmüller, The Singular Chancellor: The Merkel Model and Its Limits, Foreign Affairs, May/June 2021

https://www.foreignaffairs.com/articles/europe/2021-04-20/angela-merkel-singular-chancellor?utm_medium=promo_email&utm_source=lo_flows&utm_campaign=registered_user_welcome&utm_term=email_1&utm_content=20210517

٢٩- بـراء ميكائيـل، الموقـف الأوروبي مـن الأزمة السـورية: غيـاب الفعاليـة وافتقاد التأثيـر، مركز الجزيـرة للدراسـات، الدوحـة، ٥ ابريـل ٢٠١٢، https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/doc٢٠١٢٤٥١٤٢١١٩٨٥٢٧٣٤Eur/uments٢٠٪٢٠the٪٢٠of٪٢٠position٪opean٢٠crisis.pdf٪Syrian

30- Stefan Talmon and Julian Craven, Op. Cit.

Ibid.

٣١- شارلز ليستر، ٢٠٢١ سيكون عاماً حاسماً بالنسبة لسوريا، الشرق الاوسـط، العدد ١٥٣٨٦ ١٢ يناير ٢٠٢١، https://cutt.ly/FnNMe٠٠

المصدر نفسه.

٣٢- حسـين زنينـد، صحـف ألمانيـة ـ خَليفـة ميركل المُحتمـل متهم بدعـم بوتين والأسـد!، موقع DW الاخبـاري، ٢٠٢١/١/٢١، https://p.dw.com/p/٣٥٩Ez

٣٣-توازنات محسوبة: ركائز السياسة الألمانية في بؤر صراعات الشرق الأوسط، مصدر سابق.

الملخص

تسـلط الدراسـة الضوء على مواقف ألمانيا تجاه الأزمة السورية منذ اندلاعها عام ٢٠١١م، والتغيرات التي شهدتها على أثر تصاعد حدة الصّراع بين الأطراف السّـورية الدّاخليـة، وبدعم مباشـر أو غير مباشـر من بعض الـدول الإقليمية والدولية، والانعكاسـات والتأثيرات السّـلبية للأزمة على محل الأمن الدولي والإقليمي .

وتطرح الدراسـة إجابات علمية لعدد من الأسئلة المتعلقة بمدى فاعلية المواقف الألمانية تجاه واقع ومسـتقبل الملـف السـوري بصورة عامـة، وهل ذلك أسـهم أو سيسـهم فـي تحقيق بعض أهدافها الاسـتراتيجية المتعلقة بمنطقة الشـرق الأوسط، وانعكاساتها على امنها القومي. مع المجادلة بان المواقف الألمانية من الوضع في سـوريا شـهد تغيرات عدة مع التبدلات المتسـارعة التـي شـهدتها الأوضـاع في سـوريا، وتأثيرها المباشر على الأوضاع في المانيا وأوروبا، مـع تقديـم أولوياتهـا التقليديـة في ترجيـح الحلول السـلمية وتقليل الاثار السـلبية للازمـة على الواقع الإنسـاني، وعدم تجـاوز ثوابت المبادئ الأساسـية للدستور الألماني والقوانين الدولية.

وتبعـاً لتطورات الوضع السـوري وتأثيراتها المباشـرة وغيـر المباشـرة علـى مجمـل الأوضـاع الأمنية والإنسـانية والسياسـية، التـي دفعـت المانيـا الـى إعادة قراءة المشـهد بواقعية أكثر وإدراك المخاطر والتحديـات الكبيـرة، التـي يفرزهـا اسـتمرار الازمـة والصراع بيـن مختلف الأطـراف الداخلية والخارجيـة، ومن ثم اتخـاذ القرار بتغييـر دينامية الحركة واتخاذ بعض القرار المهمة وإعادة التنسيق مع بعض الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة لإيجاد مساحة للحوار والحل المبني على القرارات الأممية.

Germany and the Syrian crisis: the frequency of positions and the effectiveness of intervention

Abstract

This study highlights Germany's attitudes towards the Syrian crisis since its outbreak in ٢٠١١. The changes it witnessed following the escalation of the conflict between the internal Syrian parties. With the direct or indirect support of some regional and international countries, and the negative effects of the crisis on overall international, regional security.

The study gives practical answers to a number of questions., the effectiveness of German attitudes towards the reality and the future of the Syrian file in general. Whether this has contributed or will contribute to achieving some of its strategic goals regarding the Middle East, its repercussions on its national security

The study attempts to prove that the German positions on the situation in Syria have undergone several changes, with the rapid developments in the situation in Syria and their direct impact on the situation in Germany and Europe. While giving its traditional priorities to the weighting of peaceful solutions, minimizing the negative effects of the crisis on human reality, and not exceeding the principles of the fundamental principles of the German Constitution and international law.

According to the developments in the Syrian situation and its direct, indirect effects on the overall security, humanitarian, and political situation. Which prompted Germany to reread the scene with more realism, realize the major risks, challenges. which arise from the continuation of the crisis and conflict between the various internal and external parties, then take the decision to change the dynamic of the movement, re-coordinating with some international and regional actors to create a space for dialogue and a solution based on UN resolutions